ومفعوله ثراه الثرى مهنا بالقصر التراب الثرى وبالمد كثر الماء اى قبره و
منزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه الثرى عايد
رفع على انه خبر بعيد الخبر بقوله والضمير عايد الى الامام وسقى قد يتعدى
الى مفعولين كقوله تعالى وسقيهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل
ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اومن ملحقاتها
ومما يجرى مجرى بهما في الدخول على المبتداء والخبر يتعدى ليكون
الجملة صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنعة الاقتصار
على احد المفعولين عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصايصها
وفاعل ستر في عاين لله الجنة مفعول الاول هي في البستان ومنه
للجنان هنواة من نوى بالمكان اقام به مفعول الثاني والهاء فيه كالهاء
في نزال وهذا ان الفعلان اعني سقى وجعل خبر آن لفظا وهو انشاء معنى
انشاء السقى والجمل المذكور للاخبار بانه سقى وجعل في الماضي منهما
بمعنى الامر لانهما دعاء وهو بسقوط الدعاء في قوة الامر ان معنى قولك
غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل مما يجيء ليسقى وليجعل فانما عبر
عن بلفظ الماضي تفاءلا كان السقي والجعل المذكورين قد وقعا
وجوابه عنهما بالماضي اونادى كانه راى اداء الدعاء بصيغة الامر منتجا
غير لايق لقانون الادب على ان حروف اقل من حروف الامر كما لا يخفى
وانما عطفتا اى لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار حسن عطف الاه
باعتبار الصورة مثل قوله احوكه اخو مكاشرة ومضحكه فجيء بالآلة

فكيف

فكيف انتاجب عطف جملة حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية
السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه
الجملة الدعاية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وسواء
عدم وقوعها موقع المفرد فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي
وتقديري ومحلي فاللفظي في احد مواضع الاول ما في اخره حرف
صحيح ولو قال في الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة
ليست بصحيح بل الصحيح آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة
ما لم يكن اخره حرف علة سواء كان في غير اخره نحو زيد او لا نحو احمد وانت
بقولنا في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل ما في زيد في
رايت زيدا ومررت بزيد وكذا في غيره او في حكم الصحيح وهو ما في
آخره واو وساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في
تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا
ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا
ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة
المضافة الى ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب
لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى الوقف الاحتراز عن المضاف
الى ياء المتكلم لا عن وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما مر
لكن ما اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول واحترز الشارح عنها معا
كما يدل عليه قوله الآتي قصدا الى اتمام الكلام والقرب من الافهام

Copyright © Leiden University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)